



NATIONAL  
DEMOCRATIC  
INSTITUTE

## بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية 2018 في لبنان

11-15 آذار 2018

نشر المعهد الديمقراطي الوطني بعثةً دوليةً إلى لبنان بين 11 و15 آذار 2018. هدفت هذه البعثة إلى تقييم مدى الاستعداد للانتخابات أيار 2018 في لبنان، للمساعدة على تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية. ضمت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني خبراء إقليميين في شؤون الانتخابات من شمال أفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية، وهم: السيد دانيال ميتوف، وزير خارجية سابق (بلغاريا)؛ محمد شفيق صرصار، الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)؛ شاري بريان، نائب الرئيس في المعهد الديمقراطي الوطني (الولايات المتحدة) ونيكول روزيل، المستشارة العليا في المعهد الديمقراطي الوطني (الولايات المتحدة).

نقدت البعثة أنشطتها بما يتوافق مع القوانين المعتمدة في لبنان وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي أُطلق عام 2005 في الأمم المتحدة. وقد التقت البعثة بكلٍ من المعنيين في وزارة الداخلية و البلديات، كما رئيس وأعضاء هيئة الإشراف على الانتخابات، ومرشّحين مستقلين وحزبيين وقادة أحزاب سياسية؛ ومسؤولين حكوميين؛ وقادة المجتمع المدني، بمن فيهم مراقبون مدنيون للانتخابات؛ ناشطات في السياسة؛ وأعضاء في المحكمة الدستورية؛ ومسؤولين إعلاميين؛ وممثلين عن المجتمع الدولي.

يقر المعهد أنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابية والتطور الديمقراطي في لبنان، عند هذه المرحلة المفصلية للبلاد وعلى خلفية الاضطرابات في المنطقة، ستكون للشعب اللبناني في نهاية المطاف. من هنا، تقدّم البعثة هذا البيان السابق ليوم الانتخابات بهدف دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمساءلة في لبنان.

تتقدّم البعثة ببالغ الشكر لكلّ الجهات التي التقتها وشاركتها وجهات نظرها ومقترحاتها. كما تودّ أن تعرب عن تقديرها للوقوفية الوطنية من أجل الديمقراطية لتمويلها هذه البعثة ودعم برامج تعزيز الديمقراطية التي يطبّقها المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان. كما يبدي المعهد استعداده للاستمرار في دعم الجهود اللبنانية في مجال بناء الممارسات والمؤسسات والقيم الديمقراطية واستدامتها.

## الإطار السياسي

بعد حوالي تسع سنوات على الانتخابات الأخيرة، وتأجيلات متعدّدة، سُننَّم الانتخابات النيابية اللبنانية في أيار 2018، بموجب إطار قانوني جديد يتضمّن تغييرات كبيرة بالنسبة للقائمين على ادارة العملية الانتخابية والمرشّحين والناخبين ووسائل الإعلام. ولا يخفى على أحد أنّ هذه الانتخابات هي نتيجة إجماعٍ حقّقته الأحزاب السياسية الحاكمة، بتأثيرٍ من الضغوطات الجماهيرية المتجدّدة الداعية إلى إذابة الجمود المحيط بالعملية السياسية في البلاد، وذلك على خلفية من التوترات والاضطرابات الإقليمية غير المسبوقة التي تخلف تأثيراً مباشراً على التوازن الاجتماعي الهش في لبنان. ولعلّ أهم الإنجازات في هذا المجال: تنظيم الانتخابات البلدية عام 2016 وفقاً للمهلة الزمنية المنصوص عليها قانوناً؛ وإجراء مفاوضات بين الخصوم السياسيين بهدف سدّ الفراغ الرئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ما لبث أن فاوض أعضاؤها على إصلاح قانون الانتخابات، ما أفسح المجال أمام إجراء الانتخابات النيابية في أيار 2018.

## الإصلاحات الانتخابية

بعد عدّة محاولات باءت بالفشل، أقرّ مجلس النواب اللبناني قانوناً انتخابياً جديداً في حزيران 2017. ومع أنّ هذه العملية نُقّذت على عجل بين القادة السياسيين، فانه تجدر الإشارة إلى أنّ القانون يتضمّن فعلاً عدّة عناصر جديدة تعكس الإصلاحات التي دعا إليها المجتمع المدني اللبناني، وهي إصلاحات لقيت دعماً واسعاً من اللبنانيين، كاعتماد نظام التمثيل النسبي وتصويت المغتربين وبطاقات الاقتراع المطبوعة سلفاً التي تضمن سرية التصويت وتقلّص إمكانية شراء الأصوات.

بفضل القانون الجديد، نجح لبنان في تصميم نظام انتخابي مفصّل بحسب احتياجاته، وعلى درجة عالية من التعقيد. فيحلّ هذا القانون محلّ النظام الأكثر كثرة الذي اعتُمد عام 1960، من خلال اعتماد التمثيل النسبي المتعدّد الأعضاء، مع الاستمرار في تخصيص المقاعد بحسب الطوائف وفق ما ينصّ عليه الدستور. بالفعل، بموجب القانون الجديد، سيتمكّن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم لللائحة مرشّحة في دائرتهم الانتخابية، فضلاً عن مرشّح من تلك اللائحة في دائرتهم الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمّن القانون الجديد عدداً من الإصلاحات التقنية، بما في ذلك العمل بالبطاقات المطبوعة سلفاً و مبدأ استخدام البطاقات الممغنطة للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات اللبنانية للتعريف بالناخبين.

لكن بالرغم من الضغوطات المكثّفة التي مارستها المجموعات النسائية والتصريحات الداعمة التي أدلت بها عدة أحزاب سياسية، لم ينصّ القانون على كوتا نسائية. جدير بالذكر أنّ لبنان يشهد أحد أدنى معدّلات التمثيل النسائي في البرلمان، حيث لا يتجاوز عدد النساء أربع من أصل 128 عضواً. فضلاً عن ذلك، لم تتمّ تلبية الدعوات إلى تخفيض سنّ الاقتراع من 21 إلى 18 سنة. ومع أنّ اللبنانيين في الخارج سيتمكّنون من الاقتراع للمرة الأولى في هذه الانتخابات، إلا أنّ القانون لن يخصّص مقاعد لجاليات المغتربين إلا بدءاً من انتخابات 2022.

في خضمّ ذلك، ستبقى وزارة الداخلية والبلديات المسؤولة الأساسية عن تنظيم الانتخابات، بالتنسيق مع مؤسسات حكومية أخرى منها قوى الأمن. وللمرة الأولى، سيُسمح للبنانيين المؤهلين المقيمين في الخارج المشاركة في التصويت، مما يوكل إلى وزارة الخارجية مسؤوليات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، وسّع القانون الجديد نطاق صلاحيات هيئة الإشراف على

الانتخابات بحيث تشمل تسجيل المرشّحين والمراقبين، وتثقيف الناخبين، فضلاً عن الإشراف على تمويل الحملات ووسائل الإعلام.

### تبدّل التحالفات السياسية وظهور متنافسين جدد

اصطدمت التحالفات التقليدية التي رسمت شكل السياسة اللبنانية منذ العام 2005 بضغوطاتٍ عدّة، لتتبدّل بعد ذلك بشكلٍ ملحوظ. فمُثلت الانتخابات البلدية عام 2016 أوّل فرصةٍ بالنسبة إلى بعض الأحزاب لاختبار تحالفات جديدة على مستوى الحملات وتقدير فرصها للمستقبل. فشجّعت هذه التجربة، إلى جانب ضغوطات الرأي العام لسدّ الفراغ الرئاسي المستمرّ منذ أكثر من عامين، على فتح باب التفاوض، مما أدى إلى اتفاق في تشرين الأول 2016 أوصل الجنرال ميشال عون من التيار الوطني الحرّ إلى سدّة الرئاسة بعد فراغ استمرّ أكثر من عامين، كما عاد برئيس تيار المستقبل سعد الحريري إلى رئاسة الوزراء بعد عدّة سنوات في المنفى الاختياري. بناءً عليه، تمّ تشكيل حكومة وحدة وطنية أعطت الأولوية لإصلاح القانون الانتخابي سعياً لتنظيم الانتخابات النيابية. لكن بالرغم من هذه التحالفات المتبدّلة، لم تتغيّر المواقف المتعلقة بوجود حزب سياسي أساسي قادر على حشد حراك مسلّح التي قد تعرقل الإصلاحات السياسية في لبنان.

في حين أبدى القادة السياسيون التقليديون في لبنان استعدادهم للتفاوض مع بعضهم، أدت حركة ناشطة جديدة انبثقت عن أزمة إدارة النفايات عام 2015 إلى ظهور عدّة حركات مدنية سعت إلى تحدّي الأحزاب الراسخة. ومن نتائج هذه الحركات إنشاء العديد من اللوائح المستقلة، على غرار بيروت مدينتي التي قدمت مرشّحين لها في انتخابات 2016 البلدية. فترشّح هؤلاء الناشطون بناءً على برنامجٍ انتخابي يناهض بقضايا معيّنة، منتقدين في الوقت نفسه خلفية أصحاب المقاعد السابقين الذين عزّزوا نظاماً مبنياً على الزبائنية والفساد. ولا يخفى على أحد أنّ هذه اللوائح المستقلة مثّلت أقوى تحدّي عرفه لبنان حتى اليوم ضدّ شاغلي المناصب الحالية في بعض البلديات، غير أنّها لم تنجح في حيازة أيّ مقعد في بيروت أو أيّ دائرة صغيرة أخرى بسبب النظام الانتخابي المعتمد (نظام أكثرّي- نظام الفائز بأكثرية الأصوات). في هذا الإطار، وقبل موعد تنظيم الانتخابات النيابية لعام 2018، ينوي حزب سياسي جديد واحد وعدّة مرشّحين مستقلين الترشّح، منهم ضمن لوائح مستقلة مخصّصة ومنهم بالتحالف مع أحزاب ضمن لوائح مختلطة.

### توسيع آفاق توقّعات الناخبين

في خضمّ التحدّيات الأمنية الناجمة عن النزاع في سوريا والأزمة السياسية محلياً، تمّ تأجيل الانتخابات النيابية المقرّرة أولاً لعام 2013، مما أدى إلى موجة من الاحتجاجات في صفوف المواطنين في ذلك الوقت. وبالرغم من استمرار الأزمة السورية، وتداعياتها المتمثلة باستضافة لبنان لأكثر من مليون لاجئ سوري، فضلاً عن تصاعد حدّة التوترات بين القوى الإقليمية الأخرى، على نحوٍ خلف تأثيراً مباشراً على المؤسسات الحاكمة في لبنان، فقد منح المسؤولون السياسيون اللبنانيون الأولوية للتسوية بهدف المحافظة على الاستقرار.

ساهمت هذه المرونة السياسية والمكاسب الأمنية الناتجة عنها في توسيع آفاق توقّعات الناخبين على أكثر من صعيد. فقد أظهرت الاستطلاعات أنّ الناخبين يعطون الأولوية لتحسين الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية، مع شعورهم في

الوقت عينه بقلق شديد إزاء الفساد المستشري في الحكومة الوطنية والمحلية. ولا ريب في أنّ تزايد الإقبال على تأمين حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة يمثل فرصةً بالنسبة إلى الأحزاب السياسية والمرشّحين المستقلين على السواء، ممّن يسعون إلى التمتعّ في هذه العناصر الجديدة بصفتها مرآةً عاكسةً لمواقف الناخبين. وبالإضافة إلى تزايد الاهتمام بشأن هذه القضايا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ نسبةً جديدةً لا يُستهان بها من الناخبين ستصبح مؤهلةً للتصويت في الانتخابات المقبلة للمرة الأولى. فقد بلغ أكثر من 600 ألف ناخب مؤهل الحادية والعشرين من عمرهم منذ انتخابات 2009 النيابية، أي ما يمثّل 16%<sup>1</sup> من إجمالي عدد الناخبين المؤهلين.

## الملاحظات والتوصيات

في ما يلي ملاحظات بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات لمجالات التحسين، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بكيفية معالجتها. ويمكن توقّع إجراء بعض هذه الاقتراحات، بصورةٍ معقولة، قبل انتخابات 6 أيار، في حين يؤجّل العمل بباقي التوصيات إلى ما بعد الانتخابات، عندما يتسوّى للأطراف المعنية تقييم جوانب القانون الحالي وبيئة الحملات الانتخابية.

## إدارة الانتخابات

### التحضيرات الانتخابية

وفقاً للاستطلاع الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني عام 2018، تبين أنّ الناخبين يعتبرون وزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الخارجية، وهيئة الإشراف على الانتخابات، مؤسسات موثوق بها بشكلٍ عام. فقد تمكّنت وزارة الداخلية والبلديات، حتى يومنا هذا، من استيفاء المراحل الأساسية المنصوص عليها في قانون الانتخابات. لكن تبقى هناك عدّة تحديات- مثل تثقيف الناخبين، وإدارة النتائج، وإجراءات إدارة تصويت المواطنين في الخارج وتأمينها. فإذا لم تتمّ معالجتها بطريقة شفافة وفعالة، قد يؤدي ذلك إلى تقويض الثقة بمدى قدرة هذه المؤسسات على إجراء انتخابات ذات مصداقية. وبشكلٍ خاص، ما زال من المنتظر تأمين كامل الموارد اللازمة لضمان قدرة هيئة الإشراف على الإيفاء بصلاحياتها الموسّعة، بما في ذلك نقل ميزانيتها المعتمدة وطلب انتداب موظفين حكوميين لمراقبة البيئة الإعلامية وأجواء تمويل الحملات. في هذا الإطار، لحظت البعثة التطوّرات الإيجابية المتمثلة بموافقة مجلس الوزراء على ميزانية هيئة الإشراف على الانتخابية أثناء زيارتها لبنان.

### لوائح الناخبين

<sup>1</sup> يضمّ لبنان حوالي 3.7 مليون ناخب مؤهل، لكن من المتوقع أن تنشر وزارة الداخلية والبلديات العدد النهائي للناخبين المؤهلين بحلول 31 آذار 2018.

يشرف إعداد لوائح الناخبين على نهايته. فتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة إقرار تصويت المغتربين، استغرقت عملية تسجيل الناخبين وقتاً أطول من المعتاد، وهي عملية أشرفت عليها وزارة الخارجية في خريف 2017. في هذا الإطار، أثيرت مخاوف عدّة متعلقة بهذه العملية- ونظراً لنيّة تخصيص مقاعد خاصة بالمغتربين في المستقبل، لا بدّ من إيلاء اهتمام خاص بضمان شفافية هذه العملية. بعد مراجعة لوائح الناخبين، صادقت وزارة الداخلية والبلديات على 82900 ناخب في الخارج مؤرّعين على 40 بلداً. وقد أُقفل باب مراجعة الناخبين في البلاد لبياناتهم الانتخابية في 1 آذار، فيما تكبّ الوزارة حالياً على إنجاز لائحة الناخبين قبل انقضاء مهلة 31 آذار.

### تصويت المغتربين

سيتمّ اختبار التحضيرات اللوجستية التي أشرفت عليها وزارتنا الداخلية والخارجية قريباً. فلا يمكن البدء بإنتاج مواد اليوم الانتخابي، بما فيها البطاقات المطبوعة سلفاً التي ستُستخدم للمرة الأولى، إلا بعد انقضاء مهلة تشكيل لوائح المرشحين وصدور لائحة الناخبين بشكلها النهائي في 31 آذار. في هذا الإطار، ستصدر بطاقات الاقتراع في لبنان، ثم تُرسل مع بقية المواد الخاصة بالانتخابات إلى السفارات في 40 بلداً قبل 27 نيسان- وهو أول يومٍ من أصل يومين سيستغرقهما تصويت المغتربين، قبل موعد الاقتراع في لبنان يوم 6 أيار. غير أنّ أطرافاً عدّة أثارت شكوكاً حول كيفية إدارة عملية التصويت في الخارج، بما في ذلك ما يتعلق بتأمين الموظّفين وتدريبهم استعداداً ليوم الانتخابات، وصون بطاقات الاقتراع ونقلها إلى لبنان قبل موعد 6 أيار كي يتمّ تصنيفها وفرزها في الوقت نفسه مع بطاقات الاقتراع داخل البلاد. في هذا الشأن، سمعت البعثة روايات متضاربة بشأن الجهة التي تتحمّل المسؤولية النهائية في ما يتعلق بتنظيم الإجراءات وإدارة جوانب تصويت المغتربين. في الواقع، لم تقدم لا وزارة الداخلية ولا الخارجية على تحديد إجراءات واضحة بعد لتحديد مراكز الاقتراع في الخارج، أو تعيين موظفي إدارة الانتخابات، أو تحديد كيفية التعامل مع المواد الحساسة وحمايتها، أو كيفية دمج هذه النتائج في جدولة الأصوات.

### التوصيات:

- يجب وضع الموارد المالية والبشرية على ذمة هيئة الإشراف على الانتخابات فوراً بهدف مساعدتها على الإيفاء بصلاحياتها الموسّعة وضمان مراقبة وسائل الإعلام وبيئة الحملات بشكلٍ مناسب.
- يجب أن تنسّق وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية عاجلاً في ما بينهما لتحديد أماكن مراكز الاقتراع واحتياجات الموظّفين، بغية تخصيص الميزانيات المطلوبة لتصويت المغتربين.
- يجب أن تقدم وزارة الداخلية والبلديات فوراً موادّ تدريبية لموظّفي وزارة الخارجية في لبنان والسفارات في الخارج، بغية ضمان تطبيق الإجراءات والضمانات المناسبة قبل وقتٍ كافٍ من موعد الانتخابات في نيسان.
- يجب أن تضمن سلطات الانتخابات اعتماد منظّمة مراقبة الانتخابات ومندوبي المرشحين المتنافسين في الوقت المناسب في الأربعين دولة حيث سيجري التصويت في الخارج.

## تثقيف الناخبين وتزويدهم بالمعلومات

أشارت جميع الأطراف التي التقت بها البعثة إلى أنّ القانون الجديد يتضمّن عدّة تغييرات ستؤثّر على طريقة الإدلاء بالأصوات، مما سيوجد حالةً من الارتباك والإحباط في صفوف الناخبين. من هنا، يمنح القانون الانتخابي الجديد صلاحية تثقيف الناخبين لهيئة الإشراف على الانتخابات. لكن نظراً للتأخير في توزيع الموارد على هيئة الإشراف، احتفظت وزارة الداخلية والبلديات لنفسها بهذه المسؤولية، وبثّت إعلانات الخدمة العامة في فترة زيارة البعثة، سواء على شاشات التلفزيون أو عبر موقعها الإلكتروني وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، ناهيك عن المطويات والأدلة التدريبية. فضلاً عن ذلك، أعلنت هيئة الإشراف على الانتخابات عن نيّتها استكمال هذه الجهود ما إن تتوفر لها الموارد اللازمة من خلال تركيز حملاتها المنظّمة لتثقيف الناخبين على الانتهاكات الانتخابية.

في الوقت نفسه، تنظّم الأحزاب السياسية جلسات توعية من خلال تنظيم محاكاة عملية انتخابية و إعداد نماذج أولية عن بطاقات الاقتراع لمساعدة الناخبين على فهم التغييرات المضمّنة في القانون. بدورها، تنظّم المنظمات غير الحكومية جلسات مشابهة في مختلف أنحاء البلاد مع التركيز بشكلٍ خاص على من ينتخب للمرة الأولى.

### التوصيات:

- يجب على وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الانتخابات أن تطلق فوراً تدابير متعدّدة الأوجه لتثقيف الناخبين، تأخذ في الاعتبار كلاً من التغييرات في العملية الانتخابية والعدد الكبير من الناخبين الذين سيشاركون في الانتخابات للمرة الأولى.
- يجب على فرق حملات المرشّحين والمنظّمات غير الحكومية ووسائل الإعلام جميعها أن تستأنف جهودها في توعية الجمهور والتشجيع على المشاركة.

## إدارة يوم الانتخابات والمحافظة على الأمن

### الضغط على الناخبين أو المرشّحين أو المندوبين

بالرغم من المخاوف المتعلقة بمدى استيعاب القانون والتأخر في التحضيرات، أعرب جميع مرشّحي الأحزاب السياسية والمجموعات المستقلة الذين اجتمعت بهم البعثة عن التزامهم الكامل بالمضيّ قدماً بتنظيم حملاتهم استعداداً للانتخابات القادمة. ولا ريب في أنّه مؤشّر إيجابي على أنهم يقدّرون المخاطر المحيطة بهذه الانتخابات حقّ تقدير. مع ذلك، أعرب عددٌ من اللبنانيين الذين اجتمعت بهم البعثة عن عدّة مخاوف متعلقة بيوم الانتخابات.

فأشار المرشّحون المستقلون والمرشّحات إلى تخوّفهم من تزايد خطاب الكراهية الطائفي وارتفاع إمكانية التخويف عبر وسائل التواصل الاجتماعي والطرق المباشرة. كما أفادت بعض الأحزاب السياسية للبعثة أنّ إنشاء "ميغا سنترز" في المدن تتيح للناخبين الإدلاء بأصواتهم في المكان حيث يعيشون عوضاً عن التوجّه إلى الدائرة حيث هم مسجّلون كان يمكن أن يقي من الضغط على الناخبين. ومع اطمئنان البعثة لتأكيد وزارة الداخلية بأنها عزّزت المعايير المعتمدة، في فرض التدريب الإلزامي

على جميع موظفي المراكز الاقتراعية مثلاً، فقد عبر محاورون مختلفون عن مخاوفهم في ما يتعلق بطريقة توزيع موظفي هذه المراكز. أخيراً، أثبتت مخاوف أخرى متعلقة بالضغط على مندوبي المرشحين ومنعهم من الدخول إلى مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات على يد مندوبي الأحزاب سياسية منافسة.

### جدولة النتائج والإعلان عنها

يتطلب الإطار القانوني الجديد في لبنان إصلاحاً شاملاً لعملية جدولة النتائج بحيث تصبح متوافقة مع الهيكلية الانتخابية الجديدة. من هنا، تنوي وزارة الداخلية والبلديات شراء برمجيات إلكترونية من شركة لبنانية بغية إدارة هذه العملية، والمساعدة على إعلان النتائج بسرعة. وقد أفادت معظم الأحزاب أنها ستنظم عمليات جدولة أصوات موازية بنفسها بفضل البيانات التي يجمعها مندوبو المرشحين.

### التوصيات:

- يجب أن تراعي وزارة الداخلية والبلديات معايير شفافية وامتساسة لاختيار موظفي المراكز الاقتراعية وتعيينهم في الدوائر الانتخابية بهدف بناء الثقة.
- يجب تدريب عناصر إنفاذ القوانين على أفضل الممارسات في مجال أمن الانتخابات ونشرهم في المناطق الشديدة الخطورة للحوادث دون تعطيل مجرى الانتخابات أو العمل على تخفيف حدّة التوتر بسرعة.
- يجب تحديد أدوار هذه القوى الأمنية ومسؤولياتها بشكل واضح ونشرها على نطاق واسع، بحيث لا يؤدي وجودها بعدّ ذاته إلى التدخل في العمليات الانتخابية أو يولّد قلقاً غير ضروري في صفوف الناخبين.
- لضمان إطلاع مختلف الأطراف المعنية على كافة المعلومات المتعلقة بالإجراءات والضمانات المطبّقة، يجب على وزارة الداخلية والبلديات أن تنظّم تجربةً عمليةً عامةً تظهر فيها كيفية استخدام نظام إدارة النتائج.
- يجب إصدار النتائج للجمهور في الوقت المناسب بحيث يتمكن جميع الأطراف من التحقق منها بشكل مستقل.
- يجب أن تصدر وزارة الداخلية والبلديات، بالتعاون مع وزارة العدل، إجراءات لتنظيم عملية إدارة النتائج، وتدريب لجان التسجيل لضمان توزيع الأدوار بشكل واضح.

### المرشّحون والحملات

مع وصول مهلة 7 آذار إلى نهايتها، سجّلت هيئة الإشراف على الانتخابات 976 مرشحاً، منهم 111 امرأة. أما المهلة النهائية لتسجيل اللوائح فهي 27 آذار. وكان ممثّلو بعض الحملات ممّن اجتمعوا بالبعثة قد أوجزوا استراتيجياتهم التي تشمل اقتراحات بالتنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية، وتنفيذ حملات طواف من باب إلى باب، وحشد المتطوّعين، والتواصل مع الناخبين الذين يصوّتون للمرة الأولى. ويبدو أنّ هذه المقاربات تراعي بشكلٍ خاص توقّعات الناخبين بأن يعتمد اللاعبون السياسيون طرقاً جديدة لمزاولة العمل السياسي. وعليه، خلال الوقت القصير المتبقي ما قبل الانتخابات، أمام المرشّحين فرصة للتواصل بشكل فاعل مع الناخبين بغية فهم أكثر القضايا التي تهتمهم وتوفير الحلول الواقعية والبناءة لها.

في هذا الإطار، أظهرت الاستطلاعات أنّ الفساد يمثل أكبر مشكلة بالنسبة لجميع اللبنانيين في مختلف المناطق. إلى جانب ذلك، أعدت إحدى المنظّمات غير الحكومية استبياناً وقد اطلقت عليه تسمية "مطابقة الأصوات"، ويقوم على طلب من المرشّحين تحديد مواقفهم تجاه مجموعة من القضايا. على أن يتمّ وضع ذلك بتصريف الناخبين كي يفهموا برامج المرشّحين الانتخابية بشكل أفضل ويعرفوا أوجه الاختلاف ما بينها.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ سوء استخدام الموارد الإدارية طرح مشكلةً في الانتخابات اللبنانية السابقة، وعليه أثر هذا الموضوع خلال عدة لقاءات جمعت البعثة بمرشّحين ومنظّمات غير حكومية. وبشكل خاص، ابلغت البعثة بمخاوف بشأن المرشّحين الذين يشرفون على وزارات تؤدي أدواراً هامة في مجال إدارة الانتخابات، وإمكانية وجود تضارب في المصالح. وقد لمست البعثة بأن هذه المخاوف تشمل وزارات أخرى أصبحت بعض أعمالها تصبّ في إطار خدمة حملات انتخابية عوضاً عن كونها سياسة تطويرية متماسكة. في هذا الإطار، حدّرت منظّمات غير حكومية معنية بمراقبة الانتخابات، وأحزاب سياسية، بأنّ مراقبة الحملة تحسباً لأيّ انتهاك محتمل ستشكل مهمة حساسة.

#### التوصيات:

- يجب أن يشرك المرشّحون الجمهور من خلال دعوتهم للتصويت لهم بناءً على قضايا تهتمّ المواطنين، مع تجنّب تأجيج الانقسامات الطائفية.
- يجب أن يسعى المرشّحون إلى فرص للمشاركة في نقاشات وحوارات تركّز على قضايا السياسات.
- يجب أن تفكّر الأحزاب السياسية في صياغة واعتماد مدوّنة مشتركة لقواعد السلوك توجز ممارسات الحملات المقبولة، مع ضرورة استخدام هذه المدونة لإلزام الناشطين الحزبيين بالتقيّد بها.
- يجب أن يفكّر المرشّحون الذين يشغلون في الوقت نفسه مقعداً في مجلس الوزراء باتخاذ خطوات فورية لمكافحة ما يعتبر سوء استخدام لموارد الدولة وتضارباً للمصالح.
- يجب أن تفكّر الأحزاب السياسية في اعتماد عمليات ديمقراطية ودامجة وقائمة على التداول لاختيار مرشّحيها في المستقبل.

#### مشاركة المرأة

تشكّل المرأة 52% من السكّان اللبنانيين، لكنّها غير ممثلة بما فيه الكفاية كقائدة في المعتزك السياسي. في الواقع، لم يف لبنان بالتزامه كدولة موقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على صعيد تعزيز مكانة المرأة في الحياة العامة والسياسية. جديرٌ بالذكر أنّه من أصل 976 مرشّحاً مسجّلاً، يبلغ عدد النساء 111، وهي زيادة ملحوظة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة. فمجلس النواب الحالي يضمّ أربع نساء من أصل 128 نائباً، في حين لا يضمّ مجلس الوزراء إلا امرأة واحدة فقط. لكن بالرغم من تزايد اهتمام المرأة بالمشاركة، لم تلمس البعثة أدلّة واضحةً على أنّ الأحزاب السياسية تعتمد مقاربةً منهجيةً لتعزيز النساء كمرشّحات ومديرات حملات، ولا حتى لنيل الدعم من الناخبات أنفسهن. وكما هي الحال في

العديد من البلدان حول العالم، تصطدم المرشحة اللبنانية بارتفاع كلفة تنظيم الحملات، وعدم دعم الأحزاب السياسية لها وحشد الناخبين بالنيابة عنها، فضلاً عن شروط التسجيل التي قد تصعب من التعرف على اسمها في الدوائر حيث ستترشح. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت المنظمات غير الحكومية التي تركز على مشاركة المرأة أنّ فرق الحملات لم تطلب منها توفير مساهمات استراتيجية حول كيفية تعزيز مكانة المرأة أو استهدافها، معربةً عن مخاوفها من عدم تمثيل قضية المساواة بين الجنسين على الإطلاق مع اقتراب موعد الانتخابات. وقد أظهر استطلاع الرأي العام الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان أنّ المرأة تتمتع، حسب العينة المشمولة بالاستطلاع، بمصداقية أكبر من الرجل في ما يتعلق باستئصال الفساد- الذي يعتبر أحد المشاكل الأساسية التي تتناولها الحملات في هذه الانتخابات. فضلاً عن ذلك، بسبب قلة تمثيل المرأة، فهي تستوفي أيضاً الطلب على توفير "وجوه جديدة" في السياسة. من هنا، يمثّل هذا الموسم الانتخابي فرصةً فريدةً من نوعها للاستفادة من نقاط القوة التي تحملها القائدات النساء إلى العملية السياسية.

#### التوصيات:

- يجب أن تأخذ وزارة الداخلية والبلديات بعين الاعتبار طرح تدابير مرنة تتيح للمرشحات النساء تقديم أسمائهنّ على بطاقة الاقتراع قبل انقضاء مهلة تسجيل اللوائح.
- يجب أن تحترم وزارة الداخلية والبلديات مبدأ التكافؤ بين الجنسين عند تعيين موظفي المراكز الاقتراعية للعمل في اليوم الانتخابي.
- يجب أن تسعى لتعيين منظمات المراقبة المدنية مراقبات نساء، وتُنشر النتائج التي توصّلت إليها بما في ذلك التحليل المرعي للاعتبارات الجنسانية.
- بعد الانتخابات، يجدر بالأحزاب السياسية أن تثبت التزامها الصادق بدمج النساء وإشراكهنّ، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في إجراءات اختيار المرشّحين وإعدادهم، وفرض كوتا داخلية لدمج عددٍ أكبر من النساء في مناصب صنع القرار.
- بعد الانتخابات، يجدر بالمشرّعين، بالتشاور مع المجتمع المدني، إعادة النظر في بعض التدابير الملموسة، مثل الكوتا الجندرية.

#### تمويل الحملات

أشارت البعثة إلى أنّ الدور السلبي الذي يؤديه المال في السياسة يشكّل مصدر قلق كبير لم تعالجه القوانين أو الممارسات بشكلٍ مناسب بعد. فقد زاد القانون الانتخابي الجديد سقف الإنفاق على الحملات، رغم اختلاف هذا السقف اختلافاً جذرياً بحسب الدوائر، وذلك نظراً للاختلاف في عدد السكّان. لكنّ الإصلاحات التي طرأت على قانون الانتخابات تعطي هيئة الإشراف على الانتخابات فرصة التحكّم أكثر بهذا المجال، مما يمكن أن يضيفي شفافيةً على تمويل الحملات. بالفعل، يجوز لهيئة الإشراف على الانتخابات الاطلاع على حسابات المرشّحين المصرفية، ومراجعة التقارير المالية الشهرية التي تقدّمها الحملات قبل الانتخابات، ثم إجراء تدقيق مالي في التقارير النهائية المرسلة قبل شهر واحد من يوم الانتخابات. لكنّ الهيئة ما

زالت تفتقر إلى الموارد اللازمة للتدقيق في تقارير المرشّحين المالية والتأكّد من النفقات من خلال المراقبة الميدانية، كما إنها لا تملك السلطة اللازمة لفرض عقوبات مباشرة على الانتهاكات. في هذا الإطار، استمعت البعثة إلى مخاوف أطراف متعدّدة من عملية شراء الأصوات وإنفاق المال الانتخابي من دون أن تبلّغ الحملات عن ذلك. جديرٌ بالذكر أنّ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ستراقب عمل كلّ من هيئة الإشراف على الانتخابات وحملات المرشّحين في عددٍ من الدوائر كي توثّق أنماط الإنفاق وتُنشر أيّ انتهاكات محتملة.

#### التوصيات:

- يجب أن تتلقى هيئة الإشراف على الانتخابات الميزانية المعتمدة والموظّفين كي تتمكّن من المراقبة بشكلٍ مناسب.
- يجب أن يكشف المرشحون، بشكلٍ طوعي ومنتظم، عن مصادر تمويل حملاتهم وقيمة نفقاتها.
- يجدر بالسلطات الانتخابية، تعبيراً عن التزامها بالشفافية، أن تدرس جميع الاحتمالات لتوفير البيانات المفتوحة على نحوٍ يحترم روح القانون، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات بطريقة مقروءة.
- في ما يتعلق بالانتخابات المقبلة، يجب تحديد رسوم تسجيل المرشّحين بطريقة لا تثني الوجوه الجديدة عن الترشّح.
- مستقبلاً، يجب وضع قيود أكثر صرامة على المساهمات والنفقات المتعلقة بالحملات. كما يجب التفكير في اعتماد آليات تشترط قدرأ أكبر من الشفافية حول تمويل الحملات.

#### البيئة الإعلامية

أشار الاستطلاع العام الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني إلى أنّ القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي هي المصادر الأكثر شيوعاً لدى الناخبين للحصول على معلومات بشأن الوضع السياسي. ومما يبعث على التفاؤل أنّ الناخبين يعتبرون وسائل الإعلام وسيلةً مهمّةً للحصول على معلومات عن المرشّحين وحملاتهم، بما في ذلك المناظرات المحتمل إجراؤها بين المرشّحين. ومع أنّ وسائل الإعلام اللبنانية مختلفة عن بعضها، إلا أنها ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمصالح السياسية. أما قيام الحملات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فلا يخضع للتنظيم بموجب القانون الانتخابي أساساً، وعليه أشار معظم المشاركين للبعثة إلى تخوّفهم من انتشار خطاب الكراهية، أو "المعلومات المضلّلة"، أو أسلوب التخويف خلال فترة الحملات القادمة. فضلاً عن ذلك، انتقد المرشّحون، والمراقبون المدنيون، وهيئة الإشراف على الانتخابات الارتفاع في أسعار الظهور على المحطات الإعلامية، وعدم تمكّن وسائل الإعلام من تحديد هذه المساحة الزمنية المدفوعة بشكلٍ مناسب. من جهة أخرى، أعرب ممثلو الوسائل الإعلامية الذين اجتمعت بهم البعثة عن استيائهم من عدم ردّ هيئة الإشراف على الانتخابات على استفساراتهم بطريقة مفصّلة وفي حينه.

#### التوصيات:

- يجب أن توَقَّر وسائل الإعلام تغطيةً عادلةً لجميع الأحزاب السياسية والمرشّحين والحملات، وأن تكشف عن المساحة الزمنية المدفوعة التي ظهر خلال المرشّح عبر شاشتها أو أثيرها أو غير ذلك.
- يجب أن يشارك المتنافسون الانتخابيون في مناظرات المرشّحين لتزويد الناخبين بمزيد من الخيارات عن مقاربات السياسات المتوقّرة.
- يجب أن تستجيب هيئة الإشراف على الانتخابات سريعاً لطلبات وسائل الإعلام والحملات بشأن القوانين والأنظمة المتّبعة، وتتابع أيّ انتهاكات ملحوظة في فترة المراقبة بطريقة شفافة وفي حينه.

## مراقبة الانتخابات

لاحظت بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات، أنّ القانون حافظ على حقّ منظمات المراقبين غير المنحازين بمراقبة الإجراءات الانتخابية ورفع الشكاوى ذات الصلة. فأطلقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية مؤخراً لمحةً عن جهودها في مجال المراقبة التي ستستمرّ في مختلف مراحل الحملة، واليوم الانتخابي، وفترة ما بعد الانتخابات. فضلاً عن ذلك، رحّبت الحكومة والسلطات الانتخابية بمشاركة بعثات المراقبة الدولية. بناءً عليه، يتوقع أن ينظّم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المعهد الديمقراطي الوطني، بعثات لمراقبة الانتخابات.

التوصيات:

- يجب أن يعمل جميع المراقبون الدوليون والمحليون وفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات وإعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية الانتخابات من قبل المنظمات المدنية على التوالي.
- يجب الاهتمام بتوسيع نطاق جهود المراقبة المحلية والدولية المرتقبة.

## الإطار الانتخابي

يمثّل قانون الانتخابات اللبناني خطوةً سياسيةً كبيرةً إلى الأمام، خاصّةً مع تجسيده جوانب من الإصلاحات التي اقترحها خبراء لبنانيون والمجتمع الدولي من أجل تحسين نزاهة العملية الانتخابية. مع ذلك، أقرّت الأطراف جميعاً بوجود ثغرات وأخطاء عديدة، فضلاً عن أحكام قانونية لن يتمّ تطبيقها في هذه الدورة الانتخابية- كاستخدام البطاقات الممغنطة من أجل التصويت- ناهيك عن بعض الجوانب التي لا تحترم أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وبشكلٍ خاصّ، يمكن معالجة استقلالية هيئة الإشراف على الانتخابات، وحجم الدوائر الانتخابية، وخفض سنّ الاقتراع عند إجراء إصلاحات إضافية في المستقبل.

التوصيات:

- بعد 6 أيار، يمكن تجديد الاهتمام بإجراء تقييم شامل للإطار الانتخابي وكيفية تطبيقه، من أجل إرساء أسس التفكير في الإصلاحات المقبلة والتخفيف من الشكوك قبل الانتخابات التالية.

----

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير منحازة تعمل في سبيل دعم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة في مؤسسات الحكم. عمل المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان للمرة الأولى عام 1995، حيث وقّر المساعدة التقنية في مجال تثقيف الناخبين اللبنانيين وجهود مراقبة الانتخابات. ويدير مكتباً دائماً له في لبنان منذ العام 2000.